ألمانيـــا نحتـــفل بعـــيدين

دكتور مهندس / نادر رياض

رئيس شركة باڤاريا مصر

يبدو أن الاحتفال بإعادة توحيد المانيا قد طغى على حدث آخر لايقل عنه أهمية ، ليس فقط فى تاريخ المانيا وإنما فى تاريخ العالم كله ، فلقد مضت خمسون عاماً علي إنشاء جمهورية المانيا الاتحادية . إذ ولدت جمهورية ألمانيا الاتحادية فى ٢٣ مايو ١٩٤٩ ، وكان هذا التاريخ هو ايضاً ذات تاريخ اصدار القانون الأساسى لألمانيا " الدستور الألمانى " .

وخلال هذه السنوات عبرت ألمانيا مسافة شاسعة منذ خروجها من انقاض الحرب العالمية الثانية حتي أصبحت اليوم أقوى دولة فى الاتحاد الاوروبى من الناحية الاقتصادية . وهى الآن دولة أرست دعائم الديمقراطية وأصبحت شريكاً يعتد به فى الاقتصاد باعتبارها دولة غنية ، وهى فى ذات الوقت دولة غربية وعضواً نشطاً فى المجتمع الدولي تأتى بعد الولايات المتحدة فى حجم مساعداتها للدول النامية .

وفى رأيى أن القانون الأساسى لألمانيا هو من اكثر الدساتير إعلاءاً للقيم الانسانية ، فهو يحتوى على ١٤٦ مادة تتعرض فيها المادة الأولي وحتى المادة التاسعة عشر لموضوع تأكيد الحقوق الأساسية للمواطن والتي منها الانسانية والكرامة والمساواة وحرية التعبير وحرية الانتقال . وقد جاء فى مقدمة البند الأول " **ان كرامة الانسان لاتنتهك ولا تمس ويكون احترامها وحمايتها من واجب السلطة العامة** " .

ان ألمانيا من خلال تجربتها عبر خمسين عاماً للتحول الديمقراطى للمجتمع قدمت درسا يحتذي به ، وهى عملية حددت ملامح ألمانيا المعاصرة .

ومن أهم هذه الملامح أنها مجتمع متعدد الجنسيات إذ أن ألمانيا تعد من أكثر الدول الاوروبية قبولاً للمهاجرين واللاجئين .

ومن كلمات الرئيس الألماني السابق رومان هرتزوج " **أن دولتنا هى اولاً وقبل كل شئ دولة حرة وديمقراطية اساسها حكم القانون ، دولة تمنح وتحمى حقوق المواطنين وتصون كرامتهم** " .

ويستمر الرئيس السابق ليعدد التحديات التى تواجه الحرية والديمقراطية ومنها أهمية الاستمرار فى خلق الثراء فى الاقتصاد وفى ذات الوقت المحافظة على هدف العدالة في توزيع الثروة كهدف نهائي .

اقتصاديات السوق الاجتماعي :

ويضيف الرئيس السابق بأن النجاح الاقتصادي لألمانيا هو إنجاح لاقتصاديات السوق الاجتماعى اذ يجب أن يجنى الشعب ثمار التنمية وتوزيعها فى عدالة لانه لو لم توزع هذه الثمار فسيتأثر النظام الديمقراطى الاجتماعى سلباً تبعاً لذلك . والمقصود هنا بالسوق الاجتماعية تلك التى يتوائم فيها التنافس الاقتصادي والميزان الاجتماعى فهما وجهان لعملة واحدة .

ينطبق هذا أيضاً على موضوع الوحدة الالمانية ، والسؤال الذي لا يزال مطروحاً حتي الآن هو عما إذا كانت عملية اعادة التوحيد قد نجحت في توزيع الثمار بطريقة عادلة ، ام أن وعود وطموحات ما قبل الوحدة كانت مجرد أحلام ؟ إن الشعب الألمانى الآن يواجه المعادلة المعروفة وهى **ان الطموحات المتزايدة كثيراً ما تؤدى الى احباطات متزايدة .**

ومن المعلوم أن وحدة ألمانيا كانت دائماً فى مقدمة الفكر الأساسى لألمانيا الاتحادية . لذلك نجد أن القانون الأساسى قد نص على ان **الألمان الغربيين** قد اقاموا ديمقراطية حرة ومجتمعاً مفتوحاً ، ايضاً نيابة عن هؤلاء الألمان الذين منعوا حق المشاركة فيه " **اى شعب المانيا الشرقية** " . أما عن اسباب الصعوبات التى واجهت الوحدة فهي ان تقسيم ألمانيا الي كيانين منفصلين إستمر لأجيال عديدة متتالية قد باعد بين هذين الكيانين وما تسعي اليه الوحدة الآن إنما **احياء أحد الكيانين وتدعيمه** .

والسؤال الذى يواجه الألمان الآن هو ، **هل كان ثمن الوحدة باهظ التكلفة ؟**

التحديات :

هناك تحديات عديدة : لعل أهمها أنه بعد اربعين عاماً من الانفصال لابد من البدء في خلق ظروف معيشية متشابهة بل ومتساوية يفترض أن تقدم لكل من يعيش الآن فى ألمانيا . اما التحدى الثانى فقد عبر عنه كورت لاوك عضو مجلس ادارة ڤيبا فى دسلدورف عندما قال "من الضروري أن تهتم المانيا بالانتاجية الاقتصادية باعتبار انها الطريقة الوحيدة التى تحتفظ لألمانيا برخائها لكى تستطيع أن تستمر في المنافسة عالمياً ".

مما لاشك فيه أن ألمانيا استطاعت أن تخرج من نطاق الدولة القومية الى مفهوم اكثر اتساعاً وهو مفهوم اوروبا والعالم ، بالاضافة الى الاتحاد الاوربى ودور المانيا فيه ، فهي الآن رئيسة مجموعة الثمانية التى اجتمعت منذ وقت قريب فى قمة كولون . وهذه المجموعة تتكون من كندا وفرنسا وألمانيا

وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وقد انضمت لها روسيا اخيراً . وفى هذه القمة ظهر بوضوح موقف المانيا وسياستها . ففى ذلك الاجتماع تقدمت ألمانيا ببعض المقترحات والمبادرات التى ترمى الى رفع المعاناة عن الدول النامية حتى تستطيع أن تنمى امكانياتها. كما طالب احد المقترحات الألمانية بالاهتمام بالسياسات الاجتماعية والبيئية ولكى يتحقق ذلك فان المقترحات الألمانية طالبت بالسماح بوجود العمالة المرنه داخل دول الاتحاد وفتح الحدود امام اسواق البضائع والصناعات والاستثمارات وزيادة الاستثمار في التنمية البشرية وفى تنظيم التعليم والتدريب بالوسائل الحديثة .

ومما يؤكد الدرو الالماني في أوروبا أنه قد تم مؤخراً انتقال البوندستاج (البرلمان الألمانى) من بون الى برلين وهو ما يؤكد أيضاً الوحدة الالمانية . وهذا الانتقال سيؤدى لانتقال الوزارات واجهزة الدولة مما يعد تتويجاً لوحدة المانيا .

وفى كلمة مؤثرة قال المستشار الألمانى جيرهارد شرويدر وهو يسلم مفتاح البرلمان الى رئيسه ثيرس قائلاً : "**ان الانتقال الى برلين هو رحلة الى الماضى في تاريخ المانيا الى مقر نظامين ديكتاتورين اصابا الشعب الألمانى واوربا بمعاناة كبيرة** " . ولكن من الخطأ ان نساوى الرايخستاج بالرايخ الألمانى القديم او أن ننظر الى برلين علي انها رمزاً للمركزية البروسية . إن النظام الفيدرالى الالماني اثبت مصداقيتة وصلابته فى المانيا ، ويمكن أن نطمئن الي أنه لا يواجه أي خطر يتهدد مسيرة الديمقراطية في ألمانيا .

ورد رئيس البرلمان ثيرس مضيفاً " **ان هذا المكان هو التاريخ نفسه ولن نسمح لانفسنا ان نخطو خارج التاريخ بعد الآن** " .

كاتب المقال :

مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

وعضو مجلس ادارة غرفة الصناعات الهندسية

ومتابع للشئون الالمانية